مقومات القيادة العالمية للولايات المتحدة الامريكية بعد احداث ١١ ايلول

The components of global leadership of the United States

of America after the events of September 11, 2001

م.د. علي محمد أمنيف الرفيعي

جامعة النهريين/ كلية العلوم السياسية

Lecturer.Dr. Ali Mohammed Amneef Al-Rufaie

dr.alialrufayee@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٤/٦/٣٠ تاريخ القبول ٢٠٢٤/٩/١٦

تاريخ النشر ٢٠٢٥/١/٣٠

ملخص

زادت اهمية مقومات القيادة العالمية لدى صانع القرار الاستراتيجي الامريكي بعد صعود بعض القوى في المحيط الاقليمي المتمثل ومنها ايران والعالمى ومنها الصين التي اخذت تهدد الهيمنة الامريكية في بعض المساحات بالاضافة الى ذلك حالة اللا استقرار الذي يعيشه النظام الدولي بسبب الحرب الروسية الاوكرانية وحرب غزة. إلا انه مهما قيل بهذا الصدد ما تزال الولايات المتحدة صاحبة اليد الطولى عالميا لما تمتلكه من مقومات تجعلها تتفوق على غيرها من الدول ويمنحها فرصة التحكم والسيطرة دوليا دون منافس وذلك من خلال الموائمة بين عناصر القوة المختلفة والتوظيف المناسب لتلك العناصر من خلال الميتا استراتيجي الذي يبحث ما بعد تحقيق الهدف ويحلل ما الذي يجب ان يكون من اجل تحقيق اهداف الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الامريكية.

Abstract

the importance of the elements of global leadership has increased for the American strategic decision-maker, especially after the rise of some powers in the regional and global environment, including China, which has begun to threaten American hegemony in some areas, in addition to the state of instability that the international system is experiencing due to the Russian-Ukrainian war and the Gaza war. However, whatever is said in this regard, the United States still has the upper hand in the world because it possesses the capabilities that make it superior to other countries and gives it the opportunity to control and dominate internationally without competition, through harmonizing the various elements of power and appropriate employment of those elements through meta-strategy, which examines what... After achieving the goal, he analyzes what should be in order to achieve the comprehensive strategic goals of the United States of America.

المقدمة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثقلا عالميا واستراتيجيا مهما في العلاقات الدولية وتمثل مقوماتها أهمية متميزة للاستراتيجية الأمريكية الشاملة. لقد بدا من الواجب

توضيح المقومات العالمية التي تؤثر في استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها. وخاصة بعد أحداث (١١ أيلول ٢٠٠١)، وهذا الأمر ينبع من طبيعة الولايات المتحدة الأمريكية والقضايا التي تتعامل معها، والمتضمنة العديد من حالات المد والجزر التي تتطلب استخدام جميع الوسائل المتوافرة للوصول إلى أفضل النتائج، الأمر الذي زاد من وجودها كقوة دولية عظمى، على القوة الذكية والامن السيبراني ووسائلها في تنفيذ سياستها الخارجية التي تعد من أولويات استراتيجيتها الشاملة، وهذا مايسعى إلى تحقيقه صانع القرار الأمريكي حيث المعادلة التي كانت أساسها القوة العسكرية والتدخل المباشر اصبحت متداخلة بوسائل اخرى غير المباشر هي (القوة الذكية)

اهمية البحث:

تنطلق أهمية الدراسة، من أن معرفة مقومات القيادة العالمية وأصولها النظرية ترسم خطوطا اساسية يمكن الافادة منها للتنبؤ بمسار وتطورات الاستراتيجية الأمريكية مابعد عام ٢٠٠١. من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم رؤية تحليلية مقارنة لأثر هذه المقومات في تجديد ملامح استراتيجيتها الشاملة بعد عام (٢٠٠١) ان الولايات المتحدة لديها مقومات داخلية وخارجية تؤهلها من اللعب بادوار عالمية مهمة تجعلها مهيمنة على عرش النظام الدولي.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من تساؤل جوهري ومهم هل الولايات المتحدة الامريكية نجحت في توظيف هذه المقومات لصالح استراتيجيتها في الهيمنة العالمية ؟

- هل هذه المقومات هي ثابتة ام متغيرة حسب المعطيات والظروف التي تمر بها

الاستراتيجية الامريكية تجاه الداخل والعالم اجمع؟

- وهل هنالك معضلة استراتيجية تواجه التفرد الامريكي؟

فرضية البحث:

وتهدف هذه الدراسة لإثبات فرضية مفادها أن مقومات القيادة العالمية أصبحت من الاساسيات والمرتكزات الفاعلة التي تعتمد عليها الاستراتيجية الأمريكية في سبيل تحقيق أهدافها واستمرار هيمنتها ونفوذها على الصعد والمستويات كافة. مع ادراك واضح ان هذه المقومات ثباتها نسبي فهو يتغير مع تغير الاهداف والاولويات بالنسبة لصانع القرار واستراتيجية الامن القومي لاسيما بعد عام ٢٠٠١، وما رافق هذه المرحلة من متغيرات كبرى على كافة الصعد والمستويات.

منهجية البحث:

سنعمد إلى استخدام المنهج التاريخي والمنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي ومنهج الاستشراف الاحتمالي لمستقبل القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية وتأثيراتها على النظام الدولي.

هيكلية الدراسة:

فقد تم توزيع الدراسة على مبحثين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

وقد تضمن المبحث الاول القوة الصلبة وأثرها على الهيمنة العالمية، وقد تم تقسيمه على ثلاثة مطالب، تضمن المطلب الاول القوة العسكرية، أما المطلب الثاني فقد تناول القوة الاقتصادية بينما خصص المطلب الثالث للقوة الاستخباراتية.

اما المبحث الثاني فقد تناول القوة الناعمة كفاعل مهم للنفوذ الامريكى والمعضلة الاستراتيجية وقد تم تقسيمه على ثلاثة مطالب، إذ تضمن المطلب الأول العناصر السياسية، أما المطلب الثاني فقد تناول العناصر الثقافية والحضارية، اما المطلب الثالث فقد تناول التكنولوجيا المعرفية في حين تناول المطلب الرابع المعضلة الاستراتيجية التي تواجه النفوذ الامريكى.

المبحث الأول

القوة الصلبة وأثرها على الهيمنة العالمية

اصبحت الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، وبحكم ما لديها من مقومات للقوة الصلبة، حالة غير مسبوقة وذات تأثير كبير على كافة الاصعدة والمستويات، كونها العمود الفقري للنظام الدولي، فضلاً عما تحتله من مركز مهيم على مقدرات العالم، ولأجل ذلك سعت الولايات المتحدة إلى بناء مداخل مضمونة تستوعب الطموح الأمريكي، فأخذت تصوغ إستراتيجية للهيمنة والتفرد بدور أحادي يتولى إدارة العالم وإعادة صياغته. إذ تحتكر الولايات المتحدة قواعد السلوكيات والتعامل الدولية التي تقبل بها أو ترفضها. ولما تمتلكه الولايات المتحدة من القوة الصلبة جعلها متقدمة على سائر دول العالم الأخرى، وفي رحم هذه البيئة تتبلور وتتفاعل المقومات اللازمة لفاعليتها وسعيها لتحقيق أهدافها وهيمنتها الاستراتيجية الشاملة وسنوضح ذلك في عدة مطالب.

المطلب الأول: - القوة العسكرية

تعد القوة العسكرية من الموازين الاستراتيجية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية في سطوتها العالمية، تردفها قدرات عسكرية تقليدية ضخمة، وقدرة نووية فريدة وانتشار عسكري عالمي واسع في أنحاء العالم كافة فضلاً عن نظام تحالفات إستراتيجية مستمرة. كما وإن التجربة التاريخية لنشأة وقيام الدولة الأمريكية اقتضت بناء قوات مسلحة قادرة على ضبط جموح جماعات المهاجرين والمغامرين والباحثين عن الثروة بأي وسيلة، فهي تخصص ميزانية سنوية ضخمة جداً لاستثمارها في هذا الجانب، مثال ذلك إذ بلغت ١٣٤،٦ ترليون دولار عام (٢٠٢٢) و٨٨٦ مليار دولار

مقومات القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول

عام (٢٠٢٤)، وتعادل موازنة البنتاغون مجموع موازنات الدفاع لما بين ١٢ - ١٥ من الدول التي تلي الولايات المتحدة من حيث القوة العسكرية^(١). ويشكل الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة بين ٤٥-٤٨٪ للأعوام أنفأً، من مجموع الإنفاق العسكري لكل دول العالم. إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قوة عسكرية لا يمكن مساواتها مع أي دولة أخرى في عالم اليوم، فهي تحتفظ بأكثر من مليون جندي مسلحين من الرجال والنساء في أربع قارات. وتنتشر أربع مجموعات قتالية محمولة مستعدة للحرب في كل محيطات الأرض كما انشأت في عام (٢٠٠٧) قيادة عسكرية مستقلة للقارة الأفريقية مقرها المغرب. فضلاً عن احتفاظها بأكثر من (٥٠) ألفاً من جنودها على متن قواعد عسكرية متحركة ممثلة بالأسطول البحري الأمريكي، الذي يجوب بحار العالم، أما فيما يخص القدرات العسكرية غير التقليدية فهي تحتفض بصدارة الدول التي تملك هذا السلاح، بما فيها الغواصات النووية في العالم فضلاً عن امتلاكها قاذفات إستراتيجية بعيدة المدى، فضلاً عن كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية إستراتيجية ضد أي هجوم نووي من الخارج حالياً في المستقبل^(٢).

فضلا عن ذلك تلعب التكنولوجيا دوراً مهماً في ميدان القوة العسكرية الأمريكية. فالولايات المتحدة استثمرت التكنولوجيا الحديثة والأنظمة المعلوماتية في تسليح قواتها المسلحة من خلال استخدام الاقمار الصناعية للإنذار المبكر، وأنظمة الدروع الصاروخية القادرة على ردع أي قوة أخرى من الهجوم عليها، أو تهديدها هي وحلفائها^(١). وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة عسكرية صناعية ضخمة تابعة للمؤسسة العسكرية، وتقوم هذه المؤسسة بانتاج منظومات التسلح عالية التكنولوجيا، ولم تكنف الولايات المتحدة بكل ما تقدم بل تستعد لحروب المستقبل (حرب المعلومات)، هذا النوع

من الحرب يجب إن تتقنه الولايات المتحدة، ذلك أن خسارة مثل هذه الحرب قد تهدد الوجود القومي للدولة نفسها، وسيكون التفوق الجوي هو مفتاح النصر فيها.^(٣) فالقدرة الأمريكية التي لا مثيل لها في إيصال قوتها العسكرية إلى مناطق بعيدة وبشكل سريع جداً، أضحت امتيازاً استثنائياً في بناء تحالفات دولية من أجل معالجة المشكلات الإستراتيجية المشتركة ومنها حلف شمال الأطلسي (NATO) تعدّ الآلية التي تعبر بوساطتها الولايات المتحدة عن دورها العسكري ليس في أوروبا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي، جاعلاً الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً حتى في الشؤون الداخلية الأوروبية^(٤).

المطلب الثاني:- القوة الاقتصادية

تحظى القوة الاقتصادية اهمية بالغة لدى صانع القرار الاستراتيجي في الولايات المتحدة الامريكية بالاضافة لكونها مهمة فهي تعتبر عنصر اساسي من عناصر القوة الصلبة التي تستخدمها الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها وهيمنتها العالمية فمنذ نشوء الولايات المتحدة الأمريكية كدولة، وهي تتربع على موقع جغرافي مميز بعزلته، وعلى مساحة شاسعة، أضفيا عليها التنوع في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي منح الاقتصاد الأمريكي حيوية وقوة وجعله ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي، كما اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب التوسع على الرغم من مساحة أراضيها الشاسعة وإيراداتها الضخمة، فهي دولة زراعية، وتمتلك ثروة حيوانية كبيرة، ولها موارد طبيعية بكميات هائلة، مثل النفط والغاز الطبيعي والنحاس والفحم والحديد والخامات المختلفة، ولديها صناعات ثقيلة تصدر الكثير منها مثل الأسلحة والمكائن والسيارات والمواد الكيماوية. فضلاً عن الصناعات الخفيفة وفي شتى المجالات^(٥).

حيث حددت الولايات المتحدة هدفها الإستراتيجي وهي تسير نحو القرن

الحادي والعشرين في تعزيز انتاجيتها لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل، فهي تملك أعلى نسبة في الانتاجية للعمل في العالم، الأمر الذي جعل الدخل القومي الأمريكي أكبر بكثير من إي بلد آخر، حيث بلغ ٨,١٢ تريليون دولار عام (٢٠٢٣). لذا فإنها إنشأت المؤسسات التي يركز عليها النظام الاقتصادي الدولي، التي كانت من افرازات نظام (برتون وودز) وهو مؤتمر النقد الدولي الذي انعقد في الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة الحرة. ولم تقف عند هذا الحد، بل عملت على تكريس هيمنتها على هذه المؤسسات وتسخيرها خدمتها للمصالح والاهداف الأمريكية، وأسهمت هذه المنظمات خاصة المنظمة العالمية للتجارة، في توجهات وسياسات وقرارات الدول ومنها الاقتصادية^(١).

وهنا لا بد أن نؤكد أن الاقتصاد الأمريكي قد حقق نجاحات عديدة، فضلاً عن معدلات النمو المقبولة، استطاع الاقتصاد الأمريكي من تخفيض مستوى البطالة إلى ٥٪ وزيادة عدد الاضافات الشهرية في الوظائف بنحو ١٨٠٠٠٠ وظيفة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، كما إن الانتاج الصناعي، حقق نجاحات مقبولة أيضاً، حيث أشارت تقارير معهد إدارة الانتاج الأمريكي، إلا أن النشاط الصناعي كان قويا واتسع بالقدر الذي يسمح للمصانع بإضافة وظائف جديدة. وأشار تقرير لوزارة التجارة الأمريكية لعام (٢٠١٩) إلى زيادة طلبيات التوريد الجديدة للمصانع الأمريكية لتصل إلى ٥,٢٪ أعلى من طلبات التوريد عن السنوات السابقة^(١). كما بلغت نسبة نمو الاقتصاد الأمريكي ٢,٨٪ للعام (٢٠٢٢)، في الوقت الذي تحتل فيه الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث الناتج القومي الإجمالي، وهنا يمكننا أن نحدد ميزة مهمة في الاقتصاد الأمريكي، كونه أكبر اقتصاد منفرد في العالم من حيث الانتاجية، إذ بلغ الانتاج الأمريكي من السلع والخدمات حوالي ٥٥٠ مليار دولار سنويا، وهو ما

يقارب من ضعف انتاج الصين واليابان التي تحتل المركز الثاني إذ وصل انتاجها السنوي إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار. إلى جانب هذا فإن الولايات المتحدة تمتلك فروع لشركات عملاقة خارج الولايات المتحدة، تقوم بانتاج السلع والبضائع وتصديرها وتقع الولايات المتحدة ضمن الدول التي تصدر إليها هذه الشركات، فضلاً عن ذلك فإن نصف ما يعرف بالدين موجود في سندات لشركات أمريكية أصلاً^(٧).

وهنا نستطيع القول أن الاقتصاد كان دائماً في خدمة استراتيجية الهيمنة الأمريكية وأهدافها العالمية وذلك من خلال التفاعل المستمر مع المقومات الأخرى. فقدره الاقتصاد الأمريكي على الإنتشار عبر الشركات عابرة الحدود والسيطرة عبر المؤسسات الدولية المانحة شكلت ذراعاً مغريباً لاقتصاص الفرصة الذهبية وتأسيس مذهب السلام الأمريكي (PaxAmericana) على الصورة التي تريدها الولايات المتحدة^(٨)، وفقاً لما يؤسسه من رفد يزيد من فاعلية مقومات القوة للمؤسسة العسكرية التي ستجد ما تحتاجه من موارد للقيام بدورها العالمي بأكمله وجه. ولهذا لا غرابه أن نجد الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى في حجم ميزانية الدفاع مقارنة مع الدول الأخرى بنسبة ٤٣٪، مما يفسح المجال أمامها للقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق كالتالي تقودها الآن تحت شعار (الحرب على الإرهاب). وهنا تبرز العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاد الأمريكي والحرب، إذ أثبتت الدراسات في هذا الخصوص وجود خاصية مهمة تمتاز بها إستراتيجية الولايات المتحدة العالمية حيث الأرتباط الوثيق ما بين الإنتعاش الاقتصادي كجزء من القوة الصلبة وإقامة الحروب كنتيجة لتحقيق الاهداف^(٩).

المطلب الثالث:- القوة الاستخباراتية

تقدم القوة الاستخباراتية بالدرجة الأولى المصلحة العليا للدولة، في ضوء ردها لصناع القرار بالمعلومات الضرورية، وبما يفيضي ضبطها من ثم إلى جعلها إحدى متطلبات صناع القرار لدعم أدائهم الإستراتيجي^(١٠). وهذا هو قدر الاستخبارات الأمريكية، التي تشمل على تسعة فروع أساسية هي: وكالة المخابرات المركزية CIA، ومكتب المخابرات والبحوث التابع لوزارة الخارجية، ووكالة استخبارات الدفاع وهيئة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع، وهيئات الاستخبارات التابعة لفروع القوات المسلحة الثلاث البرية والبحرية والجوية، وهيئة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفدرالية FBI ومكتب الدفاع عن الوطن وفي بعض الأحيان يضم أيضا هذا النظام ممثلاً عن مؤسسة الطاقة النووية وتتشارك هذه الوكالات والهيئات بعضها ببعض الآخر بكثير من التعقيد سعياً منها لتحقيق هدف واحد وهو حماية المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية بأفضل الطرق وأقل الخسائر^(١١).

حيث يختص عمل هذا الجهاز على البيئة الإستراتيجية الداخلية والدولية، من هنا فقد دأبت الاستخبارات الأمريكية بمختلف وكالاتها على ملاحقة ملامح التغيير على الصعيد الدولي، من خلال إصدار وثائق مهمة وبشكل دوري يمكن صانع القرار الإستراتيجي الأمريكي التحرك ضمن مشروعها المستمر الخاص ب (المجتمع الإستخباراتي Intelligence Community) الذي يهدف إلى تزويد الرئيس ومجلس الأمن القومي ووزارات الدفاع والخارجية والأمن الوطني والخزانة بالمعلومات الضرورية اللازمة لتأمين مصالح الولايات المتحدة الحيوية وحماية أمنها القومي من التهديدات الإنتقالية والمستديمة، وكذلك صيانة المكانة العالمية للولايات المتحدة وتحسين أدائها الإستراتيجي الشامل من أيّ خروقات تحصل على الصعيد العالمي وتؤثر بالسلب على نسغ تصاعد منحنيات القدرة الأمريكية على إدارة النظام الدولي^(١٢).

وهذا أمر ضروري لا خيار فيه للمؤسسات الإستخباراتية الأمريكية. فعلاوة على اشتراك الجميع في التحديات وسيادة ما سمي بالأمن السيبراني (Cyber Security) تلون التهديد الذي يتعرض له الأمن القومي الأمريكي، إذ من الخطأ حصر التهديد بالإرهاب فقط. بل هنالك الحرب الإلكترونية بكل ما تحوزه من فاعلية تأثير لا تتحصر في ديمومة التهديد الذي تمثله المجموعات الإرهابية أو الجريمة المنظمة، بل فاعليتها المؤثرة في النظام الاقتصادي والعسكري للولايات المتحدة. فعصر المواجهة المباشرة ولّى، وحل محله عنصر المواجهة - المفاجأة بكل ما يعنيه ذلك من تأهيل لأداء المؤسسات الاستخباراتية بشرياً وتقنياً وقانونياً، رهان الأمن القومي الأمريكي وإستراتيجيته المقبلة، لطالما أصبح الأمن القومي الأمريكي ذا نطاق عالمي، وإن الدفاع عنه يحتاج إلى مساحات وفضاءات واسعة، تقترب فيها المصالح الأمريكية بشدة مع مصادر التهديد التي ينبغي التعامل معها وفاءً بالالتزامات التي يؤسسها ويضعها الإستراتيجي بوصفها قوة- قائدة للنظام العالمي^(١٣).

لا شك إن عدم التخمين الصحيح لكلف الحرب في (أفغانستان) ومن ثم العراق، وتفاقم التهديدات النوعية، والتراجع الاقتصادي الداخلي، دفع بالإدارة الأمريكية إلى المزيد من الثقة بالاستخبارات بوصفها المنقذ للإستراتيجية الأمريكية في زمن الترهل^(١٤). لذا لا غرو في أن المكانة التي تحتلها الاستخبارات الأمريكية في ردف صناع القرار الأمريكي بالمعلومات الإستراتيجية على صعيد الأداء السياسي الخارجي لها كان قد جعل منها مقوماً من مقومات الأداء الإستراتيجي الأمريكي، ولعل أهم ما يؤشر لنا وبصورة جلية أهمية مكانة الاستخبارات في ضبط الأداء الإستراتيجي الأمريكي هي المناسبتان الآتيتان: الأولى: لقد أدت الاستخبارات دورها المؤثر في توصيف الأداء الإستراتيجي الأمريكي حيال ما حدث في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر (٢٠٠١) والتعامل مع الحدث كواقع الحال من ثم تحليل ماذا حدث لتحديد الفاعل

مباشرة على المتغيرات الداخلية والخارجية وطبيعية التفاعلات على مستوى النظام الدولي، وسيتم توضيح ذلك وفق ثلاث مطالب هي:-

المطلب الاول: العناصر السياسية

من نافلة القول يعد العنصر السياسي من العناصر المهمة ضمن مرتكزات القوة الناعمة التي يستطيع صانع القرار تحقيق اهداف بلاده دون اللجوء الى استخدام القوة العسكرية المباشرة، وهنا نوضح إن السياسة الأمريكية تقوم على المصالح وتعزيز مكانتها العالمية بما يحقق لها الريادة في قيادة العالم، وتزعمها قمة الهرم الدولي^(١٦).

بالإضافة الى ذلك لا بد من الإشارة الى ان صناعة السياسة ليست حكراً بيد الرئيس أو الوزير، وإن القرار السياسي عندما يوضع ليس وفق الفكر الداخلي للدولة فحسب، وإنما يتعدى ذلك ليشمل العالم ككل، لأن الولايات المتحدة الأمريكية عندما تريد أن تأخذ قرار تأخذ بحسبانها النظام الدولي (الذي يمثل انماطاً من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية وفق مصالح مشتركة)، فهي تفكر بتفكير الأمة الأمريكية القائدة. وولى بدايات التطلع للولايات المتحدة سياسياً كانت ذا بعد حضاري، إذ كان الاقتراب الأمريكي لدخول الساحة الدولية بتواضع وحذر أمام مكانة القوى الأوروبية بالنظام الدولي، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت (مبدأ العزلة) لبناء الذات للانطلاق اتجاه تحقيق الهيمنة على العالم الجديد فيما بعد، دون التورط في العالم القديم، حتى أخذت الولايات المتحدة نهجاً جديداً يقوم على التزواج بين البعد الحضاري والبعد السياسي، وبدأت مرحلة الانفتاح السياسي على العالم القديم، وعرضت نفسها كحامل لميزان النظام الدولي، طارحة نفسها الصديق المشارك للقوى الدولية^(١٧). وصولاً إلى التغيير الدولي الناتج عن "نهاية الحرب العالمية الثانية" ليعلن افول نجم القوى الأوروبية (نظام توازن القوى) وظهور (نظام القطبية الثنائية) الذي تمثله الولايات

المتحدة والاتحاد السوفيتي لتكون نقلة نوعية في المكانة الدولية للولايات المتحدة في النظام الدولي، حتى بدا العامل الحضاري يتراجع لحساب العامل السياسي، ليدخل العالم دوامة الحرب الباردة، بحثا عن المكانة الدولية. فظهرت سياسة التحالفات والتألفات الإستراتيجية لتهيمن على الفكر السياسي العالمي حيث الصراع الايديولوجي (الليبرالية - الشيوعية).^(١٨).

وتناسقاً مع ما مضى نقلت الولايات المتحدة الصدام غير المتماثل مع "الأرهاب" إلى الصدام مع الأنظمة القومية ليكون العراق فاتحة ذلك الصدام عام (٢٠٠٣) بعد أن عدت تلك الانظمة من مهددات النظام الدولي الجديد لتتفق الإرادة الدولية لتغيير النظم السياسية وما يتفق مع النظام الدولي مما يضمن بقاء الولايات المتحدة اطول حقبة ممكنة على قمة الهرم السياسي العالمي، بعد أن دمج صنّاع السياسة الخارجية بين نظرية(صّدام الحضارات) ونظرية (نهاية التاريخ) لتكون الولايات المتحدة أحر قوة مهيمنة في العالم وبدونها تعم الفوضى الدولية^(١٩).

ولعلنا لانجافي الحقيقة في القول، اذ قلنا ان السلوك، الساسي للولايات المتحدة يحتاج إلى معرفة دقيقة بعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة وفهم دور القوى الداخلية المؤثرة في صنع هذا القرار، ومنها السلطة التنفيذية والمتمثلة بالرئاسة وتفرعاتها والسلطة التشريعية والفعاليات الاجتماعية الاخرى ومنها اللوبيات والاعلام، لكسب وتحقيق الاهداف الاستراتيجية دون الاستخدام المباشر للقوة العسكرية^(٢٠)

المطلب الثاني: العناصر الثقافية والحضارية

تعد العناصر الثقافية والحضارية مرتكزا مهما ضمن مقترحات القوة الناعمة والواقع الموضوعي يشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى توظيف الجانب الثقافي تماشياً مع تحقيق الأهداف العليا للأستراتيجية الأمريكية والتي تجعل من هيمنتها ذات صبغة عالمية خاصة بعد أن أصبح الجانب العسكري غير مثمر في تحقيق النتائج بسبب التكاليف الباهظة لأستخداماته، واخذت الإستراتيجية الأمريكية تركز على الجانب الثقافي والحضاري ونخص الحضارة هنا لنؤكد تزعمها للغرب وتحقيق الانجازات المهمة على كافة الصعد والمستويات والترويج له ليكون الأداء الأستراتيجي الأمريكي مسبق بحملة اعلامية لتهيئة البيئة المناسبة له، فكان الترويج للثقافة من ابرز المظاهر البنائية للدولة الأمريكية ، والنواة الأولى للاداء الأستراتيجي الأمريكي العالمي، وأصبح المقوم الحضاري والثقافي من المقومات الفاعلة والمؤثرة والتي تستطيع أن تؤثر بالأخرين وتجذبهم بطريقة طوعية، وهذا ما يمكن ملاحظته عبر قوة الولايات المتحدة الناعمة فهي تحكم امبراطورية لاتغيب عنها الشمس أبداً وفق عدة مسارات حددت المرحلة المقبلة^(٢١).

عبر ما حمل صانع القرار الأمريكي من مفاهيم التنشئة والتطبيع وبناء الانساق ونشر القيم والتحرر والتسويق العالمي وغيرها من المحفزات المعنوية التي تخاطب العقل والفكر لتغيير المنطق على وفق الفكر الأستراتيجي الامريكي، فالولايات المتحدة الأمريكية وسبب ادراكها من أن الضغوط الاقتصادية ليست فعالة دائما وان سياسة العولمة التي تقودها سوف تفرض عليها قبول شركائها وبعض خصومها الاستراتيجيين، أدركت أن الإستراتيجية العسكرية غير كافية لتكون الورقة الراححة في هذه اللعبة الإستراتيجية (لعبة الزعامة الأمريكية) وهي ماتحاول أن تبرزه لحلفائها. ومن هنا ينبع تأني الولايات المتحدة بسياسات المنافسة عبر سلسلة من الانماط الفكرية - الفلسفية

مقومات القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول

تروج لها وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والفنية في الولايات المتحدة الأمريكية لتسويقها عالمياً (٢٢).

أما بالنسبة للثقافة العليا للولايات المتحدة الأمريكية فهي تشمل كل الفعاليات غير الرسمية والشعبية ومنها الثقافة والتقاليد والعادات التي تسوق خارجياً عبر العولمة فهي مؤشر يدل على تقدم الولايات المتحدة في هذا المجال، وهذا بحد ذاته مقوم مهم من مقومات من عناصر القوة في الإستراتيجية الأمريكية، فمن بين (١.٦) مليون طالب مسجلين في جامعات خارج بلدانهم، (٢٨٪) منهم موجودون في الولايات المتحدة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تنشر كتباً أكثر من أي بلد آخر، وتحتل المرتبة الأولى في الفوز بجوائز نوبل في الفيزياء والكيمياء والاقتصاد. عبر هذا التقدم على مستوى الثقافة العالية المستوى تستطيع أن تؤثر بالآخرين دون أن ترغمهم أو تستخدم القوة العسكرية ضدهم. وهنأعدت الثقافة العليا من الخيارات الإستراتيجية للولايات المتحدة (٢٣). واستطاعت الولايات المتحدة من رسم أهدافها الإستراتيجية بالاعتماد على الصناعة الثقافية (افلام، تلفزيون، موسيقا) وكان حجم سوق الموسيقى يساوي (١٢٠.٠) مليار دولار ومما ساعد على ذلك خصائص المجتمع الأمريكي نفسه كمجتمع ليست لديه هوية عرقية أو حضارية أو تاريخية عميقة الجذور، وأصبحت الثقافة هي الوسيلة التي تتحرك عبرها الولايات المتحدة الأمريكية خارج حدودها وبأساليب وطرق متعددة منها العادات والتقاليد والقيم والديمقراطية وحقوق الانسان والعولمة بشكل عام لترويض المجتمعات وفرض نموذجها الاوحد دون استخدام القوة المباشرة كما حصل في بعض ثورات الربيع العربي من أجل ضمان بقائها مهيمنة على النظام الدولي وباقل التكاليف وبأسرع وقت ممكن وهذا ماتم العمل به لاستمرار القيادة العالمية للولايات المتحدة (٢٤).

المطلب الثالث: التكنولوجيا المعرفية

تعد التكنولوجيا الأداة الأبرز من أدوات التطور والتقدم للدول، ثم أصبحت في العقود الأخيرة واحدة من أهم مقومات قوة الدول، ومن يملكها فقد امتلك مفاتيح عوامل القوة الأخرى. ويعود السبب في محورية هذا الدور إلى أن التكنولوجيا لم تُعد مهمة لذاتها فحسب، وإنما لدورها في مضاعفة حجم عوامل القوة الأخرى وتأثيرها أيضاً. كل ذلك جعل الدول تتنافس على تحقيق أفضل الأرقام في الإنجازات العلمية، وتخصص مبالغ كبيرة من موازنتها في سبيل الإنفاق على قطاع البحث والتطوير؛ لأنه المحفز الرئيسي للابتكار والمعرفة والتطوير التكنولوجي في مختلف المجالات ومن شأن إحراز مكان متقدم في السباق المعرفي والتكنولوجي؛ حيث يمكنها من فرض شروطها التنافسية على الآخرين، بل حتى التحكم بمسارات قوتهم المستقبلية^(٢٥).

بالإضافة إلى ذلك تؤدي التكنولوجيا دوراً حاسماً في عملية التغيير على المستوى الدولي بعد دخولها كعامل للقوة الناعمة ومعيار تفضيل لعوامل القوة الأخرى، وهي تسهم إسهاماً مباشراً وفعالاً في تغيير طبيعة الفاعلين الدوليين، وتغيير أنماط التفاعل بينهم، وأخيراً تغيير قواعد السيطرة وصورتها داخل النظام الدولي، انطلاقاً من معطيات تكنولوجية يتم توظيفها في بنية عناصر قوة الدول. وقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحقائق إدراكاً جلياً، فهي القطب المتفرد والأقوى عالمياً خصوصاً على المستوى التكنولوجي المعرفي^(٢٦).

واتساقاً مع ما سبق فإن الولايات المتحدة أخذت هذا الجانب في التوظيف السياسي للثورة المعلوماتية لتحقيق استراتيجية الأمن القومي. وهذا يعد توجهاً استراتيجياً منظماً له أساليبه وتكتيكاته، فهو ليس مجرد تدفق معلومات وافكار

مقومات القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول

ومعتقدات ، وانما هو عملية مقصودة ترتبط بقوانين النظام السياسي واحتكاراته وتوجهاته، ويخضع لعمليات التطور العلمي في البحوث البايولوجية والسايكولوجيا بقصد السيطرة على اتجاهات تفكير الناس وملئ ادمغتهم بكم هائل من المعلومات والافكار لتنفيذ المخطط السياسي- النفسي - الثقافي المسوق للنموذج الأمريكي في سبيل سعيها لتحقيق غاياتها للهيمنة واستمرارها بالسيطرة العالمية، وكل ذلك يمكن أن يغير النظام الدولي لصورة جديدة يقوم على التطور التقنى والتكنولوجى. لذا، من يمتلك التكنولوجيا يسيطر ويتحكم بالنظام الدولي، ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التنافس والصراع فى توظيف هذا المجال لتحقيق أقصى درجات التطور التكنولوجى للتحكم فى كل عوامل القوة الأخرى (٢٧).

المطلب الثالث: المعضلة الاستراتيجية التي تواجه النفوذ الامريكى

تمتلك الولايات المتحدة الامريكية الكثير من المقومات التي يمكن ان تستثمرها للقيادة العالمية ومنها ما ذكر في الدراسة ضمن المطالب اعلاه لكن هنالك تحديات تعيق هذا النفوذ والصعود العالمى حيث يتمثل بعدة تحديات منها:

١. المعضلة الصينية:

تشكل الصين التحدي الدولي الأكثر إرباكًا للولايات المتحدة. فعلى عكس الاتحاد السوفيتي السابق والذي كان معزولًا اقتصاديًا ومقيدًا من الناحية التكنولوجية؛ فإن الوضع التنافسي الحالي مع بكين، وما تمتلكه من الموارد اللازمة لتنمو بشكل أكبر وأسرع وأقوى من واشنطن؛ قد يفرض على الرئيس القادم للولايات المتحدة الأمريكية وضع استراتيجية متكاملة في مواجهة ذلك الصعود الصينى الذي سيغير شكل النظام العالمى. فباستخدام أفضل المعايير

والمؤشرات الدولية لمقارنة الاقتصادات الوطنية، نجد أن الصين أضحت بالفعل ذات اقتصاد متصاعد وينافس الولايات المتحدة الأمريكية. بالشكل الذي يجعلها ربما تكون قد حلت محل الولايات المتحدة باعتبارها المحرك الأساسي للنمو العالمي. كما أنه من بين جميع الاقتصادات الرئيسية، تعد الصين هي الوحيدة التي حققت أكبر معدل للنمو الاقتصادي في نهاية عام ٢٠٢٠، وذلك مقارنة بما كان عليه الوضع مع بداية العام^(٢٨).

٢. المعضلة الروسية:

تعد روسيا احد مقوضات استمرار القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بل تشكل تهديدا مباشرا لمصالح الولايات المتحدة في القارة الاوربية والكثير من مناطق دول العالم خاصتا ان روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عكفت على اعادة بناء ذاتها وهيكله اقتصادها وتحديث جيشها واصبحت قوة دولية لايمكن ابتلاعها او ترويضها واصبح لها نفوذ ومصالح خارج حدودها ومثال ذلك تدخلها في الازمة السورية وارسال قوات هناك وايضا تواجدها في القارة الافريقية ودعم بعض الزعماء والانظمة هناك واخرها الحرب التي تخوضها مع اوكرانيا الحليف الرسمي والقوي للولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو هذه المعطيات والوقائع ثبت تراجع الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة وتثبت هنالك واقعا جديدا للعلاقات الدولية تتشارك به روسيا ودول اخرى مع الولايات المتحدة لتقاسم النفوذ والمصالح^(٢٩).

٣. معضلة العولمة:

ستظل العولمة قوة هائلة في إعادة تشكيل العلاقات الدولية. فحتى مع تقلص حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فقد

ساهمت قوى العولمة في الدفع نحو استمرارية نمو الاقتصاد العالمي لأكثر من مائة ضعف خلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى اليوم. إلا أن الإشكالية تتمثل في أنه في الوقت الذي أنتجت فيه العولمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، مكاسب ضخمة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والطبية وتبادل الأفكار والخبرات البشرية وغيرها؛ فإن المنافسة العالمية التي لا هوادة فيها تسببت في تداعيات غير متكافئة، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث:

ومن ثم، أضحى يتعين على صانعي السياسات في الولايات المتحدة إحداث قدر من الموازنة بين هذه المكاسب المتحققة لهم، وخسائر الآخرين. وهو ما يتطلب من واشنطن أن تتجاوز استراتيجيتها التقليدية المتمثلة في التغلب على مشاكل الموارد، ومحاولة إحداث التمييز الدقيق بين المصالح القومية بما لا يتجاوز مصلحة الدول الأخرى^(٣٠).

٤. معضلة بريكس:

والتي اختتمت اعمالها توالاً الشهر السابع لعام ٢٠٢٤ ، وكُلِّ ما نوقش في القمة ، و تمخّض عنها مهمّ ،على كافة الصّعد ، و ما هو أهم انضمام دول ، بعضها في خصام مع الولايات المتحدة ، و اخرى في صداقة و وئام مع معها . ومثلما صرّح وزير خارجية روسيا بأنّ قبول هذه الدول كان بمعيار اهميتها و مكانتها الدولية وتأثيرها في العلاقات الدولية ، و الجميع يدرك بأنّ توسّع بريكس و زحفه على دول مهمّة للسياسة الامريكية أمرٌ لا يسرُّ الولايات المتحدة و الناتو . الامريكان لا يستبعدون توسّع بريكس ،ليس فقط جغرافياً ، وانما نوعياً ،بمعنى ان تتعدى نشاطات و اهتمامات بريكس الجوانب

الاقتصادية الى نواحي أمنية و تعاون عسكري و مناورات عسكرية مشتركة بين اعضاءه. وهذه معضلة وتحدي كبير لطموحات وثابت استراتيجية الامن القومي الامريكي^(٣١).

وفي نهاية هذا المبحث نستطيع القول أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في توظيف قدر مهم من مقومات القيادة العالمية ، عبر قوتها الذكية، ومن ثم تخطي التحديات الطارئة والاستعداد لها مستقبلاً فضلاً عن قدرتها في الاستجابة السريعة تحت مختلف المستويات، واستخدام أفضل مافي مخزونها من مقومات وعناصر عبر وضع إستراتيجية ترتقي بها، لكن في نفس الوقت معضلة بعض الملفات بقت حاضرة ومثلت تحدياً حقيقياً لصانع القرار الامريكي واستراتيجيته الشاملة.

الخاتمة

ان التأمل الفكري والواقعي يظهر في المحصلة النهائية ان طبيعة الاشياء لا تتغير في اطارها العام وشكلها النهائي انما تتغير طريقة التكيف

والتعبير عنها وتطبيقها على ارض الواقع, وتتسحب هذه على مقومات القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ما شاع منها وما اقتصر على طرف دون اخر مما لا شك فيه أنّ هناك تطوراً على مستوى القوة الذكية التي تنعكس سلبا وايجابا على التحولات الجيوسياسية في البيئة الدولية، وهذا يجعل النظام العالمي منطقة جذب العديد من السياسات الخارجية للدول الكبرى، حيث تهدف هذه الدراسة للبحث في استراتيجيات الهيمنة الأمريكية عالميا ومن مسلمات القول ان عناصر القوة الصلبة والناعمة تزداد اهمية باضطراد بفعل التزايد الواقعي لحجم التأثير, والضغط المتبادل الذي تمارسه هذه المقومات في استقرار وديمومة اقطاب المجتمع الدولي وهناك الكثير من المقومات التي حكمت واثرت في الاستراتيجية الشاملة الأمريكية تجاه العالم, , واخذ الاهتمام الأمريكي لها يتزايد لتصبح الحالة المتحققة في المنطقة دون صعود اي منافس دولي يهدد التحكم والنفوذ الأمريكي عالميا. ومن خلال ذلك نستنتج عدة استنتاجات منها:

- ١- اعتماد كافة الوسائل الصلبة والناعمة التي تضمن حماية مصالحها القومية من خلال استحضار كل القوى التي تعد جزء مهم من قدرتها لمجابه التحديات التي تهدد قطبها الاوحد.
- ٢- السعي الجاد للاستثمار في الازمات الدولية، ومنها التدخل الروسي في أوكرانيا وتزايد النمو الاقتصادي والتكنولوجي للصين وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط وهذا تحدي بحد ذاته تسعى لتحويله الى فرصة.

- ٣- تفعيل استخدام القوة الذكية دون اي تردد بما في ذلك دعم الحلفاء اينما وجو كبح جماح القوى الصاعدة ومنها الصين وايران.
- ٤- استثمار امثل لجميع مقومات القيادة العالمية بما يضمن التغلب على المعضلة الاستراتيجية التي تواجه الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة ومنها الهيمنة العالمية.
- ٥- إن استمرار التفوق العالمي للولايات المتحدة الامريكية اصبح حاجة ملحة لصانع القرار الامريكي وهذا يحتاج تنوعا افقيا وعموديا في وسائل النفوذ لتشابك المصالح اقليميا ودوليا.
- ٦- لوجود الفواعل الاقتصادية والجيولتيكية العالمية التي تشكل العمود الفقري في المدرك استراتيجي الامريكي خاصة اندفعت الولايات المتحدة لطرح مشروع الاقليمية الجديدة والنظام الدولي الجديد في إطار سعيها لاستمرار الهيمنة عالميا.
- ٧- أخذ مفهوم القيادة العالمية يكتسب دلالات ومعاني جديدة من الناحية العملية في ظل الظروف والازمات التي يمر بها النظام الدولي والاستراتيجيات التي اعتمدها الولايات المتحدة بعد احداث ١١ ايلول سبتمبر ٢٠٠١ جعل منها امام مسؤولية كبيرة لحفظ الامن والسلم الدولين بما ينسجم مع اهدافها العليا.
- ٨- بعد إحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ واصل أُناتو بالقيادة الامريكية البحث عن اهداف جديدة تعزز أهميه مكانته في البيئة الامنية الجديدة تجاه العالم معتمد على خطوات علميه لتنظيم ترتيباتها العسكرية القادمة بتطوير جهود قوات للتدخل السريع لتعبر عن مهام الاطلسيه الجديدة في اوربا وعموم دول العالم ويضمن سيادة التفوق الامريكي.

الهوامش

- (١) احمد فاروق عبد العظيم ، سياسة القوة في المشروع الاميركي للنظام الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٨ ، تشرين الاول / اكتوبر ، ٢٠٢٢ ، ص ١٩ .
- (٢) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، تشرين الأول ٢٠١٩، ص ١٦٠ .
- (٣) إيرل تيلفورد، الحرب في القرن الحادي والعشرين، في كتاب: هكذا يصنع المستقبل، ط ١، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٨١، ص ١٧٤ .
- (٤) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط ١، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٤٢ .
- (٥) عادل كامل، "عالم أم عالمان"، مجلة شؤون سياسية، العدد ٥، دمشق، ٢٠٠١٨، ص ٩ .
- (٦) ايمانويل تود، ما بعد الامبراطورية - دراسة في تفكك النظام الأمريكي ترجمة: محمد فاضل، ط ١، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٢١، ص.ص ٤٨-٤٥ .
- (٧) جهاد عودة، الصراع الدولي (مفاهيم و قضايا)، الطبعة الاولى، دار الهدى للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢، ٣٢ .
- (٨) الهيمنة الأمريكية تحت المجهر، شبكة الإنترنت موقع: www.midaduly.com، تاريخ الزيارة: ٢٠١٨/١١/٥ .
- (٩) أسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية بعد أحداث ١١ ايلول/سبتمبر، في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ ايلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢، ص ١٣٨ .
- (١٠) Richard K. Betts, *Enemies of Intelligence: Knowledge and Power in American National Security*, Columbia University Press, USA.20١7, P: 4.
- (١١) بروسترك، ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة ودودة عبد الرحمن بدران، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط ١ ، 1991، ص ١٣٧. أيضا ينظر: وائل محمد إسماعيل، وكالة الأمن القومي الأمريكية (دوافعها-تطورها-مهامها)، محطات إستراتيجية، بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢٦، ٢٠٢٠ ص ١ .
- (١٢) ينظر: سند ثباميري، المعلومات والتكليف المؤسسي، في كتاب توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والأمن القومي، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٣، ص.ص ٥٧-٦٧ .
- (١٣) منعم العمار، مكانة الاستخبارات في الإستراتيجية الأمريكية الشاملة، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ص ٦٠ .
- (١٤) James R. Clapper, *A Message from the Under Secretary of Defense Intelligence Strategy*, Washington, 20١٥, p: 2.

(15) Office of the Director of National Intelligence, An Introduction to Office of the Director of National Intelligence, Leading Intelligence Integration, Washington, February 2017, pp: 7-9.

(١٦) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ط١، الهيئة العامة السورية

للكتاب، دمشق، ٢٠١٩، ص ص ١٦٣ - ١٦٤.

(١٧) جوليا سيرى وبوكي جانيه، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية النشأة والجنور، ترجمة: حسين عبد علي، ط٢

، مؤسسة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٢٢.

(١٨) عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ١١ -

١٢ ، ٢٠٠١ ، ص ص ٥ - ٦.

(١٩) مرتضى الموسوي، الصراع الحضاري الغربي مع العالم الثالث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،

بيروت، ٢٠٢٠ ص ٧٩.

(٢٠) فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها، ط٢، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ٢٠٢٢، ص ١٤.

(٢١) جوزيف س. ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمه محمد توفيق

البيجرمي، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٧، ص ص ٣٣-٣٤.

(٢٢) حازم محمد موسى الجنابي، إدارة التغيير الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا، اطروحة

دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الأنهرين، بغداد، ٢٠١٦، ص ٨٠.

(٢٣) جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣ - ٦٤.

(٢٤) جوزيف س. ناي، حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الأمريكية ، ترجمة: عبد القادر عثمان، ط١، مركز

الكتب الاردني، عمان، ١٩٩١، ص ١٧٣ .

مقومات القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية بعد احداث ١١ ايلول

- (٢٥) غسان العزي، غسان وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ص ٣٤-٣٥.
- (٢٦) سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد أنتهاء الحرب الباردة، ط١، الاهلية، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٩.
- (٢٧) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٦٥ - ١٦٦.
- (٢) حارث محمد حسن ، المنظور الاوربي الجديد لحلف الناتو ، مجلة حلف شمال الاطلسي ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدولي، ع٤١، ٢٠٢٢، ص ٧٠.
- (٢٩) سمير الظاهر ، أمريكا في مواجهة التحالف الفرنسي الالمانى ، أوراق دولية ، قسم الدراسات الاوربية ، مركز الدراسات الدولي ، ع١٣٣ ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٢.
- (٣٠) نزار اسماعيل الحيايى ، أوروبا وأمريكا ، فرضية التنافس على الهيمنة ، سلسلة محطات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، ع٢٠٢٤ ، ص ٣٣.
- (2) آن لاکروز ريزا ، (يوم أراد الأمريكيون حكم فرنسا) نشر في صحيفة لوموند دبلوماسيك، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) تحت الرابط الاتي: www.mondpolar.com

قائمة المصادر

اولا: المصادر باللغة العربية:

١. أسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، في مجموعة باحثين، العرب والعالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢.

٢. إيرل تيلفورد، الحرب في القرن الحادي والعشرين، في كتاب: هكذا يصنع المستقبل، ط١، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٨١.
٣. بروسترك، ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الأمريكية .ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1 ، 2020.
٤. جوزيف س. ناي، حتمية القيادة الطبيعية المتغيرة للقوة الأمريكية ، ترجمة: عبد القادر عثمان، ط١، مركز الكتب الاردني، عمان، ١٩٩١.
٥. جوليا سيرى وبوكي جانيه، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية النشأة والجذور، ترجمة: حسين عبد علي، ط٢ ، مؤسسة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
٦. حارث محمد حسن ، المنظور الاوربي الجديد لحلف الناتو ، مجلة حلف شمال الاطلسي ، قضايا دولية ، مركز الدراسات الدوليه ، ع٤١٦ ، ٢٠٢٢.
٧. حازم محمد موسى الجنابي، إدارة التغيير الإستراتيجية الأمريكية الشاملة أنموذجا، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة ألنهرين، بغداد، ٢٠١٢.
٨. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط١ ، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.
٩. سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد أنتهاء الحرب الباردة، ط١، الاهلية، عمان، ١٩٩٩.

١٠. سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٢، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، تشرين الأول ٢٠١٩.
١١. سمير الظاهر ، أمريكا في مواجهة التحالف الفرنسي الالمانى ، أوراق دولية ، قسم الدراسات الاوربيه ، مركز الدراسات الدولية ، ع ١٣٣ ، ٢٠٢٤.
١٢. سند ثباميري، المعلومات والتكيف المؤسسي، في كتاب توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والأمن القومي، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٣.
١٣. عادل كامل، "عالم أم عالمان"، مجلة شؤون سياسية، العدد ٥، دمشق، ٢٠٠١٨.
١٤. عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الزاهنة، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد ١١-١٢ ، ٢٠٨١.
١٥. عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الزاهنة والمقبلة، مجلة الفكر السياسي، العددان ١١-١٢، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠١٩.
١٦. فواز جرجس، السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٢.
١٧. مرتضى الموسوي، الصراع الحضاري الغربي مع العالم الثالث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٢٠.

١٨. منعم صاحي العمار، العقيدة العسكرية العراقية الجديدة "دراسة في نظم تشكيلها"، مجلة قضايا سياسية، العددان ٢٣-٢٤، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١٩.
١٩. نزار اسماعيل الحياي، أوروبا وأمريكا، فرضية التنافس على الهيمنة، سلسلة محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٢٤.
٢٠. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، ط١، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٩.

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية:

١. Richard K. Betts, Enemies of Intelligence: Knowledge and Power in American National Security, [Columbia University Press](#), USA.20١7, P: 4.
٢. James R. Clapper, A Message from the Under Secretary of Defense Intelligence Strategy, Washington, 20١٩, p: 2.
3. Office of the Director of National Intelligence, An Introduction to Office of the Director of National Intelligence, Leading Intelligence Integration, Washington, February 201٧, pp: 7-9.